

تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في
دول المغرب العربي (مقارنة من منظور الاقتصاد السياسي)

The development of border areas as a mechanism to counter security
threats in the Maghreb
(approach from the perspective of political economy)

أ. عبد الهادي عباد¹، أ. منير رابحي²

¹ جامعة وهران 02: كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجزائر - hadi.abbad83@gmail.com

² جامعة وهران 02: كلية الحقوق والعلوم السياسية - الجزائر - ramoun.xs@hotmail.fr

ملخص البحث:

تعد مسألة تنمية وتطوير المناطق الحدودية أمر جد حساس وحيوي للأمن الوطني والإقليمي للمنطقة المغاربية، نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر (الإرهاب، ومشاكل الهجرة غير القانونية واللاجئين والمخدرات وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة...) إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل الدول والحكومات في تحقيق تطلعات الشعوب خاصة في مجال التنمية. كل ذلك عقد من الطرق والتدابير المتبعة في معالجة التهديدات الأمنية لحدود دول المغرب العربي وفق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد وحماية شتى جبهات الحدود داخليا وإقليميا والعمل على تلطيف وضبط هذه المشكلات المستعصية.

ومن هنا تحاول هذه الدراسة إذن تقصي دور التنمية في الحد من التهديدات الأمنية و الجهود المطلوب القيام بها من أجل زيادة السيطرة على والتحكم في جاهزية وقدرة الدول في معالجة شتى القضايا المتعلقة بالأمن والتنمية في المناطق الحدودية.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية، تنمية المناطق الحدودية، أمن الحدود.

Abstract:

The development of the border areas is very sensitive and vital to the national and regional security of the Maghreb, given the complexity of the pockets of threats and dangers (terrorism, illegal immigration, refugees, drugs, arms smuggling, organized crime...). Achieving peoples' aspirations, especially in the field of development. This is one of the ways and means of addressing the security threats to the borders of the Arab Maghreb countries by adopting integrated solutions or exits in order to monitor and protect various internal and regional border fronts and to work towards the mitigation and control of these intractable problems. This study attempts to explore the role of development in reducing security threats and efforts to increase control over and control the preparedness and capacity of States to address various security and development issues in border areas.

Key words: Security threats, Border area development, Border security.

Jel Classification Codes: F22, F52, P16, P26.

المؤلف المرسل: عبد الهادي عباد، الإيميل: hadi.abbad83@gmail.com

المقدمة

تشهد منطقة المغرب العربي تحولات وتحديات عميقة تختلف في طبيعتها ومصادرها عن تلك التحديات التي خلال الفترة الماضية، فالعالم العربي اليوم يواجه مصادر جديدة للخطر وتهديدات أمنية خطيرة خاصة حدود منطقة المغرب العربي بعد 2010، التي أصبحت تشهد نشاطاً متزايداً للحركات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أنواعها من تهريب المخدرات وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة، إضافة إلى مشكل الهجرة الغير شرعية، والتي تعمل في إطار شبكة من علاقات فيما بينها تربطها مصلحة مشتركة لتشكل معضلة أمنية حقيقية في حدود دول المغرب العربي فهذا الوضع الذي تعيشه الدول المغاربية، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدتها دول المنطقة ولو بدرجات متفاوتة، لتمتد تأثيرات هذا الوضع وتتضخم لتشمل تهديد بقاء كيان الدولة في حد ذاتها، كما هو الحال بالنسبة إلى ليبيا، وهو التحدي الذي أعطى زخماً جديداً لانتشار هذه المظاهر المختلفة في المنطقة. لذا فإن الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية يمكن أن يكون له الأثر الكبير في الحد من التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة المغرب العربي، إذا صدقت النية وكانت هناك رغبة حقيقية وجادة في معالجة التهديد الأمني بالشكل المناسب. إذن فالدراسة تتطرق من فكرة رئيسية مفادها أن المناطق الحدودية تعد مصدر لعدد كبير من التهديدات للأمن للمغرب العربي مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، وأن التعامل مع هذه التهديدات لا يتطلب الاعتماد على الأدوات الأمنية والعسكرية فقط وإنما أيضاً رفع المستوى الاقتصادي لهذه المناطق، حيث تعد الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق، سبباً في تحولها من كونها ثروة إلى عبء على الدولة نتيجة ما تطرحه من تهديدات.

ومن خلال ذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما أثر تنمية المناطق الحدودية في الحد من التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي؟ .

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول تقسيم الدراسة إلى العناصر الأساسية التالية:

أولاً: واقع التنمية في المناطق الحدودية في دول المغرب العربي.

ثانياً: متطلبات نجاح تنمية المناطق الحدودية ودورها في تعزيز الأمن والتكامل المغاربي.

ثالثاً: تجارب ونماذج عالمية عن تنمية المناطق الحدودية وإدارتها وإمكانية الاستفادة منها مغاربياً.

رابعاً: الأفاق والمشاريع المستقبلية لتنمية المناطق الحدودية على المستوى الإقليمي المغاربي.

المحور الأول: واقع التنمية في المناطق الحدودية في دول المغرب العربي

تلجئ الدولة في السياسة العامة الداخلية عموماً باعتبارها المسير الرئيسي للخدمات العمومية إلى إيلاء الاهتمام بالدرجة الأولى في إعداد الميزانية على الاهتمام بالمدن الكبرى، ثم الضواحي في

منزلة ثانية. فمن ناحية ضعف كثافة السكان في المناطق الحدودية لا يُمكن الدولة من أن تخصص لها استثمارات مشابهة للمناطق الكبيرة، من ناحية أخرى تعرقل الاعتبارات السياسية، التنمية في المنطقة المجاورة للحدود، إما الخوف من المخاطر التقليدية التي يمكن أن تمارسها الدول المجاورة، أو أن تؤدي التنمية في المناطق إلى الزيادة في تدفقات المهاجرين الغير الشرعيين. ونتيجة لذلك ينشأ تباين مجالي منتظم بين مركز ذي إمكانيات عالية واضح أقل تهيئة وهيكله واستقطابا للتنمية.

إن ضعف حضور الدولة المؤثر في هذه المناطق يفرز فضاء سانحا للأنشطة غير الشرعية. وهناك حيث تمتد الفضاءات التي تديرها الدولة على مساحات شاسعة جدا، فإن تضاعف المناطق الإدارية تمكّن الهياكل الحكومية وأيضا السكان المحليين من الاستفادة أكثر من كل ما تقدمه من استدلالات، ومعرفة ما يدور في ذهن السكان البدويين بأن الدولة تبقى فاعلا غريبا. وتكون الخدمات العمومية على المستوى الإقليمي والجهوي بالنسبة إلى الدول المجاورة التي لا تملك سياسة عامة ومتجانسة متباينة جدا على طرفي الحدود. وتقرز الفوارق التي تنشأ نتيجة لهذا التباين قطيعة وعدم تجانس على الحدود ممّا يحرك التدفقات غير القانونية للأشخاص والبضائع من بلد إلى آخر¹. إن غياب آليات المراقبة الفعلية للمناطق الحدودية متفق عليها بين الدول، يسهل أكثر تضخم الأنشطة غير الشرعية. وتطرح خاصة مشكلة عدد نقاط المراقبة. وبما أنها ليست كثيرة. فهل يمكن أن تسهل عمليات المراقبة، كما هو الحال بين المغرب الأقصى وموريتانيا النجاعة الحدودية؟ ولكن السؤال المهم الذي يمكن يطرح هو معرفة كيف تقع مراقبة الفارق الموجود بين نقطتي تفتيش وحاجزي مراقبة؟ إن مستوى تسعير بعض المنتجات وتدعيمها بين دولتين يفتح هامشا من الربح المغربي للمهريين².

ويمكن للدول المجاورة أن تقبل درجة معينة من التهريب حسب المقياس الذي يمكن أن يوفّر دخلا للسكان، دون أن يصبح ذلك عائقا أساسيا أمام الاقتصاد الوطني، وفي هذه الظرفية التي تشهد ارتفاعا في أسعار النفط قدرّت الجزائر خسائرها الناتجة عن تهريب المحروقات ب 1,3 مليار دولار سنويا في 2013، وأعلنت الشركات النفطية المغربية خلال نفس الفترة انخفاضا في قيمة التداول بمليار درهم وتراجعا في الربح ب 350 مليون درهم بالنسبة إلى الرسوم الجمركية. إضافة إلى التهريب، فإن شبكات المهاجرين غير الشرعيين وإذا كانت الدول قادرة على أن تسمح بمستوى معين من التهريب لاستقرار الجهات الحدودية.

ومن المؤكد أن أمن الدول مرتبط بأمن المناطق الحدودية وبتكثيف التنمية فيها، مع التركيز على العنصر البشري، ومن هنا يجب على الدولة بذل كل الجهود خاصة السلطات المحلية في هذه المناطق الحدودية. وبيّز دور الجزائر حيث خصصت 2 ٪ من الجباية العامة لصندوق تنمية الجنوب، بالإضافة أن نسبة استهلاك هذه الأموال يبقى ضعيفا جدا، مما يؤدي في كثير من الأحيان

إلى غلق الصندوق وتحويل أمواله إلى صناديق أخرى. وبذلك تقوم وزارة الداخلية الجزائرية بوضع استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الحدودية، لتكون شاملة وتخص كل المجالات، وتقدم لها كل الإمكانيات المادية والبشرية، مع التركيز على ضرورة إشراك كل الفعاليات، بما فيها المجتمع المدني والمنتخبين على مستوى المجالس البلدية و الولائية بالمناطق الحدودية. ومع أن الأزمة المالية التي تشهدها الجزائر، لم يمنع الأخيرة من تخصيص برامج ثابتة وقارة لتنمية المناطق الحدودية، من منطلق تحسين ظروف العيش ومحاربة كل المظاهر السلبية والخطيرة، على غرار التهريب، الهجرة غير الشرعية و الإرهاب³.

المحور الثاني: متطلبات نجاح تنمية المناطق الحدودية ودورها في تعزيز الأمن والتكامل المغربي

عرفت دول المغرب العربي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها أن تضعف أو تحد من قوة وانتشار التهديدات الأمنية، وجاء ذلك في إطار مجموعة من الآليات البرامج ذات الطابع التنسيقي، على المستوى الإقليمي والدولي. وكان هذا التعاطي التعاوني في ظل عدم وضوح رؤية الفعل الأمني المغربي، الذي اتخذ أشكالاً متعددة لم تخفي الطبيعة التنافسية والسعي للتموقع انطلاقاً من قدرة الاستجابة بين هذه الدول، التي تتحدد غالباً في إطار الرؤية الجزائرية-المغربية إقليمياً. وعليه فقد جاءت هذه السياسات في اتجاه يبرز مدى التعامل المغربي مع هذه التهديدات من جهة ويكشف واقع وحتمية الاعتماد على المقاربات الأمنية والاقتصادية التنموية التي قد تؤدي إلى التفاؤل بانصهار الجهود ضمن إطار جماعي فاعل⁴. فهذه المقاربات من حيث هو عمل مرحلي باتجاه الوصول إلى تحقيق الأمن بين الدول المغربية، هي مقاربات تكاد تكون مقبولة وواقعية باعتبار أن الخلافات في إطار المجموعة تكون أكبر، لكن العمل إذا كان مؤسس على قواعد واقعية يمكن أن يخفف من حدة التفاوت في المستويات بين الدول المغربية. لذا فنجاح تنمية المناطق الحدودية وتطويرها مرهون بتضافر كافة الجهود لمواجهة كافة التهديدات الأمنية والاهتمام بالمقاربة الاقتصادية التنموية من شأنه أن تكون له نتائج مرضية ومحسوسة لأن الجوانب الاقتصادية لها دور في الرفع من مستوى التهديد أو خفضه هذا راجع لمستوى النمو في هذه المناطق فكلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسنت درجة التنمية الإنسانية انخفضت مستويات التهديد الأمني والعكس صحيح. لذا يجب على دول المغرب العربي التعاون وإطلاق مشاريع التنمية الإقليمية و تحويل هذه الحدود إلى مناطق تعاون إقليمي من شأنها ترقية التنمية و التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الكبير لزيادة المشاريع والاستثمارات المشتركة كي تساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية، بكسر العزلة عن المناطق النائية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع

الكبير والهيكلي المغربي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية والمتمتع والمتفحص للخريطة الجيوسياسية للدول المغربية يجد المنطقة تعاني من مشكلات وقضايا أمنية و نزاعات وحروب خاصة في ليبيا، لذا فدول المغرب العربي ومن خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب تعي أن (الفقر والجهل والامية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له، ولذا لا بد من التأكيد في على ضرورة تطوير مقارنة اقتصادية أمنية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما ينبغي عليه بأن يلتفت إليه النظر من خلال تفعيل التنمية في منطقة المغرب العربي لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب⁵.

المحور الثالث: تجارب و نماذج عالمية عن تنمية المناطق الحدودية و إدارتها و إمكانية الاستفادة منها في مغاربياً

لقد سبقت عديد الدول إلى استقراء الأخطار و التهديدات التي تترتب عن إهمال المناطق الحدودية وما ينتج عنها من تهديد للأمن الوطني الداخلي أو حتى الإقليمي من هذا المنطلق سعت إلى الإقدام على إصلاحات تنموية في المنظومة الاقتصادية لهذه المناطق، و في هذا الصدد أحسن مثال يقتدى به هو الصين و الهند و الاتحاد الأوروبي.

1- التجربة الصينية:

يشتمل فحوى التجربة الصينية على دمج المبادئ الأساسية للماركسية في الظروف الصينية الحقيقية لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية كبناء اقتصاد السوق الاشتراكي و التركيز على التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن بين علاقة الإصلاح و التنمية و الاستقرار و كذا التركيز على تحسين مستوى معيشة الشعب لتحقيق التنمية الشاملة و الاعتماد على الذات لبناء دولة مبدعة ، حيث تنطلق حركة التنمية بدا من الريف إلى المدينة⁶.

لقد رأى المفكرون الصينيون أن الانتقال من الخاص إلى العام أي من المناطق الريفية إلى المناطق المدنية والاهتمام بخصائص تلك المناطق ينتج مزيد من الاستقرار في المنظومة الأمنية الداخلية وهو ما يتوافق مع الطرح الماركسي المنتهج في السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، ومن هنا حاولت الصين أحداث حالات التوازن التنموي بين الأقاليم الساحلية الحدودية لأهداف اقتصادية وأمنية.

لم تتجه الحكومة الصينية في خطتها على المساواة بين الأقاليم، بل اعتمدت علي كفاءة المناطق الساحلية أو الحدودية وهي مرحلة التحول من التنمية المتوازنة إلي التنمية غير المتوازنة،

فقسمت السياسة الصينية الأقاليم إلى إقليم ساحلي شرقي يتسم بالكفاءة الاقتصادية وآخر غربي يفقد إلى الثروات والإمكانات الاقتصادية وتبنت خطه خماسية 1990/1986.

واستندت الصين لمناطق الإقليم الساحلي الشرقي والوسط والغرب وظيفة اقتصادية محددة، فكان الشرقي متخصص في الصناعات الموجهة للتصدير، والوسط تخصص في الزراعة وإنتاج الطاقة وكان الإقليم الغربي متخصص في الإنتاج الحيواني واستخراج المعادن بالإضافة إلى عدد من المناطق المفتوحة.

ومنحت الدولة لهذه المناطق الحدودية امتيازات في السياسات الاستثمارية بمنحها اعتمادات أكبر من الدولة ومعدلات احتفاظ بالنقد الأجنبي اعلي من غيرها ومجموعه أخرى من السياسات المالية والتسعير ترتب عليها اتساع الفجوة بين الأقاليم الشرقية والداخلية والغربية وبعدها ثارت انتقادات حادة لهذه السياسات اتجهت الحكومة الصينية في أوائل التسعينات من القرن الماضي لتقليل الفجوة من خلال البنية الأساسية في الأقاليم المهشمة وربط الأقاليم وبرامج للحد من الفقر.

أصدر مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) في 2017 مبدأ توجيهياً يدعو إلى بذل جهود لتحسين الهياكل الأساسية للمناطق الحدودية. ووفقا لهذا المبدأ التوجيهي فإن الصين ستعزز الصناعات ذات القدرات التنافسية وترفع مستوى الانفتاح وتحسن البيئة وتدعم الوحدة العرقية وتدعم قدرات الدفاع الوطني في المناطق الحدودية. وذكر المبدأ التوجيهي أن المناطق الحدودية تمثل درعاً مهماً للأمن الإقليمي، كما أن لها أهمية استراتيجية في عملية الإصلاح والتنمية في البلاد. وأشار المبدأ إلى أن تحفيز تنمية المناطق الحدودية يعتبر أمراً حاسماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية السكان المحليين والوحدة الوطنية والعلاقات الودية بين الصين والدول الأخرى. وتحاول الصين من خلال هذا المبدأ التوجيهي إحداث التوازن التنموي بين الأقاليم الساحلية الحدودية والأقاليم الداخلية، من خلال إتباع سياسات استثمارية وصناعية في تلك المناطق وسياسات أخرى توزيعية.

كما يتضح أن الأهداف المنشودة ليست أهدافاً اقتصادية فقط لأغراض التنمية، ولكن هناك أهدافاً أخرى ذات طبيعة أمنية. ووفقاً للمبدأ، تشمل المناطق الحدودية 140 محافظة حدودية من 9 مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم في البر الداخلي الصيني، بما في ذلك منطقة التبت ومنطقة شينجيانغ الويغورية، فضلاً عن 58 مزرعة لأفواج فيلق شينجيانغ للإنتاج والتعمير، وعلى سبيل المثال تمثل منطقة شينجيانغ نحو سدس إجمالي مساحة أراضي الصين، فهي الأكبر مساحة بين مقاطعات ومناطق الصين. وتتاخم جمهورية منغوليا في الشمال الشرقي، وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان غرباً، وأفغانستان وباكستان والهند في الجنود الغربي، ويبلغ طول الحدود الصينية فيها 5600 كم.

وفي أول سبتمبر 2010 تم افتتاح 12 طريقا دوليا جديدا فيشينجيانغ لنقل الركاب والبضائع وبذلك أصبحت المنطقة مرتبطة بكل من باكستان وكازاخستان ومنغوليا وقرغيزستان وطاجكستان وغيرها من الدول المجاورة عبر 75 خط النقل الركاب والبضائع، وهذا يمثل نصف الخطوط الدولية المفتوحة على مستوى البلاد، كما تلعب الأسواق المتبادلة المقامة للسكان على جانبي الحدود والرحلات السياحية للتسوق وغيرهما من أنماط التبادل التجاري الحدودي دورا متزايدا في التجارة الخارجية للمنطقة وفي مايو عام 2010 افتتح في معبر آجموناي ثاني أكبر دائرة للأسواق الحدودية المتبادلة لمنطقة شينجيانغ حيث بلغت مساحة الدائرة 105 آلاف مترمربع وتكلفت نحو 20 مليون يوان.

ويسمح لمواطني كازاخستان أن يدخلوا دائرة الأسواق لممارسة الأنشطة التجارية بواسطة وثيقة مبسطة ولا يحتاجون إلى تأشيرة، كما يتمتع المواطنون الصينيون الحاملون بطاقات الهوية بالحرية الكاملة في الدخول والخروج علما بأن دائرة الأسواق تتسع لحوالي عشرة آلاف شخص وقد حافظت التجارة الحدودية منذ عام 1993 على حصة تتجاوز النصف من إجمالي قيمة التجارة الخارجية حيث بلغت قيمة التجارة الحدودية 3,709 مليار دولار عام 2004 أي 65% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية⁷، وترى الصين إن المركب الأمني متداخل مع التناسق الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه من خلال توجيه السياسات التنموية لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار و محاولة مجابهة التهديدات الأمنية المتزايدة من منطلق إن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للوضع الداخلي .

2- التجربة الهندية:

في ظل الأخطار الحدودية ترى بعض الدول إن خيار التنمية و محاولة الدفع باستراتيجيات اقتصادية للمناطق الحدودية يعد من بين الأولويات لمجابهتها على الصعيد الداخلي و للحد من انتشار مناطق نزاع حدودية و هذا ما اتخذته الهند كمنطلق لتحديث بعض البنى التحتية في ظل بيئة عدائية إقليمية قامت الحكومة الهندية بتعزيز اللامركزية وتقسيم 15 ولاية هندية لمناطق متقدمة ومتوسطة ومتخلفة لبحث مدى فاعلية الاستثمار في البنية التحتية ، وأظهرت النتيجة أن الاستثمار في المناطق المهمشة كان له الأثر الإيجابي الكبير في التنمية وخفض الفوارق الإقليمية وعليه اتجهت السياسات الهندية للاستثمار في البنية التحتية للمناطق الحدودية المهمة ، وتؤكد أنه في المراحل المبكرة يكون الاستثمار في البنية التحتية هو الأنجع لكن على المدى المتوسط والطويل يكون الاستثمار في الرأسمال البشري وبناء القدرات المحلية أهم عوامل التنمية والتوازن الإقليمي في تلك المناطق.

وقد اتجهت الحكومة الهندية -إلى جانب تطوير البنية التحتية في المناطق الحدودية إلى تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة وقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- **الحماية:** حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، تقوم ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، وبالتالي الحماية و الاستقرار؛

- **التمويل:** بمعنى السماح لتلك المشروعات بالحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبأجال مختلفة؛

- **توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات:** وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى من . خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة؛

- **السماح للصناعات الصغيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الكبيرة :** وذلك بشرط تصدير 50 % من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الأجنبية . والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات. وتتولى الحكومة الإشراف على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى «إدارة الصناعات الصغيرة والريفية " ، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه ، يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلا عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة، كما يقوم هذا الجهاز أيضا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل تشمل أيضا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

وتقوم الحكومة الهندية أيضا بتوفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة في المناطق الحدودية، من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات

ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية، وفي هذا الصدد تقرر مؤخرًا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار . يضم 50 معهدًا فرعيًا للصناعات الصغيرة، وتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة هناك. ويعد الاتفاق المبدئي للهند مع كل من بنجلاديش و ميانمار لمد خط أنابيب بترولي بينها أبرز الأمثلة على اهتمام الهند بتنمية المناطق الحدودية، ويلقى هذا الاتفاق قبولا كبيرا من جانب بنجلاديش تطعاتها السياسية من أجل التعاون مع الهند في مجال الطاقة. كذلك، اتفقت رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، مبدئيا على إقامة منطقة تجارة حرة بجنوب آسيا، وتم بالفعل اعتماد بعض الخطوات الفعلية في هذا الاتجاه، وتمثلت في عقد اتفاقية تجارية بين الهند وسيريلانكا، وهو ما قد يكون له مردود إيجابي على جهود تنمية المناطق الحدودية في الهند⁸.

وإن التفاوت بين الاقتصاد الهندي و الصيني في المنظور بحكم أن الصيني اقتصاد مبني على أساس سلطوي سياسي موجه بعكس الهندي الذي يهدف إلى خفض معدل البطالة والفقر فهو غير موجه الى فرض سياساته الداخلية على الدول المجاورة ، و مع ذلك فهو ضمن الاقتصاديات الأولى عالميا خاصة وما يتعلق بالجانب التكنولوجي وبالرغم من ذلك فان النظام الهندي لم يغفل الجانب التنموي في الولايات الحدودية و خاصة إقليم كشمير الذي يعد منطقة متنازع عليها و يرى ان المحافظة على امن الحدود من أولويات الاقتصاد .

المحور الرابع: الأفاق والمشاريع المستقبلية لتنمية المناطق الحدودية على المستوى الإقليمي المغربي

إن التحولات الجيوسياسية في المنطقة المغربية بعد أحداث 2010 لا تزال تتي بمخرجاتها عن الزوال فعدم الاستقرار السياسي على مستوى الأنظمة المغربية و حالة الانفلات الأمني جعل أهم الأولويات الاهتمام بالشأن العسكري وإهمال التنمية وفي هذه الحالة سوف تعرض الدراسة بعض المشاريع التنموية ذات البعد الأمني في قطبي المغرب العربي الجزائر والمغرب.

1- حالة الجزائر:

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخياً وأثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويمثل مشروع الطريق السيار العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر .

أ- مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية الشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع حيث نجحت إلى غاية الآن في نجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعتلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمناست، تيمياوين وتيزاواتين.

ب- مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم و أتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد⁹.

ج- فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني في إطار تعزيز التعاون المغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة الـ 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية - الموريتانية، التي انعقدت نهاية ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، وقد أعلن عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية¹⁰.

2- حالة المغرب:

بعكس الجزائر فإن الرؤى الاستراتيجية للمملكة المغربية ترى أن المشاريع التنموية تدخل في إطار فرض سياستها الداخلية على البلدان المجاورة بحيث أنها عمدت إلى عقد اتفاقيات بإنجاز خط نقل البترول إلى أوروبا وهو الخط الذي تفاوض الجزائر عليه مع نيجيريا و كذا انجاز مصنع استخراج الفوسفات في منطقة الصحراء الغربية كجزء من فرض السيادة على المنطقة المستعمرة، بل اكتفت

بمجموعة من المشاريع التنموية الضيقة الأفق في المناطق الحدودية كتعبيد الطرق وبناء بعض الكليات وتوصيل أنابيب المياه وقد رأت أن الانفتاح على إفريقيا من خلال الاستثمار في القطاعات الكبرى داخل مالي والسنغال وإهمال المناطق الحدودية يحد من الأخطار القادمة من الجنوب المغربي.

الخاتمة:

لقد تأثرت الدول المغاربية بالتحديات الجديدة في منظومتها الأمنية الداخلية و من التحديات الأمنية التقليدية منها الإرهاب و الجريمة المنظمة هذا بالإضافة إلى التحديات الجديدة في خضم التحول الجيوسياسي داخل المنطقة وسقوط بعض الأنظمة السياسية ما أضفى طابع الاستقرار بالداخل ما أدى بعديد الدول إلى البحث عن سبل أمنية جديدة للحد من هذه التهديدات و مكافحتها، إذ تلعب المناطق الحدودية دورا هاما في الوقاية ومواجهة هذه الأخطار انطلاقا من أن الحفاظ على الأمن الداخلي بمختلف أبعاده للتفرغ للتهديدات الخارجية وذلك بوضع استراتيجية تنموية على طول المناطق الحدودية.

النتائج:

في ضوء ما تقدم في المحاور السابقة من الدراسة وتحليل الواقع الحالي للشريط الحدودي المغربي، تم التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن ذكرها كما يلي:

- تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي واقع لتنمية المناطق الحدودية وإعداد بيئة مساعدة للبنية التحتية؛
- الأسواق ووسائل النقل والقطاعات الاجتماعية المختلفة تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية؛
- التعاون المشترك بين الدول علي الحدود يولد تنمية اقتصادية واستقرار في الامن الشامل وتطوير العلاقات الدولية؛
- تعد المناطق الحرة والمدن الصناعية وسيلة من الوسائل الهامة في تشجيع الاستثمار وتوفير فرص العمل؛
- يعد مفهوم التنمية في القرن الواحد والعشرين من أهم المفاهيم العالمية، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة؛
- تنمية الحدود يساهم في الحد من التوترات الأمنية بين الدول المتجاورة؛
- إعادة اللحمة وتوطيد العلاقات والروابط الاجتماعية بين الشعوب المغاربية عبر تنمية الشريط الحدودي.

التوصيات:

- على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:
- الدعوة إلى إجراء دراسات وأبحاث متخصصة حول تنمية المناطق الحدودية؛
- العمل على الاستثمار في الداخل الحدودي لمنع أي انزلاقات أمنية في خطوط التماس الدولية؛
- الدعوة إلى تحسين العلاقات بين الدول المغاربية فيما بينها وذلك لتحقيق أكبر قدر من التنمية في المناطق الحدودية؛
- التوجه بالمشاريع الكبرى نحوى افريقية لمنع تدفق اللاجئين والأخذ بال نماذج المدروسة سابق.

قائمة المراجع:

- 1 - نور الدين دخان، عيدون الحامدي: مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية: من الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52683> اطلع عليها يوم 2018/12/12.
- 2- منصف وناس، تأمين الحدود في فضاء 5+5 سبل التعاون والانعكاسات: من الموقع الإلكتروني: https://www.difesa.it/SMD_/CASD/IM/CeMiSS/DocumentiVis/CEMRES/2015/Ricerca_Ar_abo_2015.pdf ، اطلع عليه يوم: 2018/12/14.
- 3- جريدة المساء الجزائرية عدد 26 أبريل 2018.
- 4- سعدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران 02 محمد بن أحمد :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2015، ص 132.
- 5 - نور الدين دخان، عيدون الحامدي: مرجع سابق.
- 6- guo xiaoying ، التجربة الصينية و التنمية العربية ، من الموقع الإلكتروني: اطلع عليه يوم: 2018/12/24 <http://dSPACE.iua.edu.sd/bitstream/123456789/3161/1/Ms.%20Guo%20Xiaoying.pdf>
- 7 - شريف رأفت ، التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية : مجلة بدائل ، العدد24، السنة الثامنة ، أغسطس 2017 ، ص 20 .
- 8 المرجع نفسه: ص 22 .
- 9 نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، ص 182 .